

قراءة دلالية في كتاب "زكريا أوزون":

"جناية سيبويه"

"الرفض التام لما في النحو من أوهام"

(القسم الثاني)

د. ياسين أبو الهيجاء

كلية الآداب/ جامعة الإسراء

ويحمل زكريا أوزون على الإعراب المقدر في المنقوص والمقصور ويقول^(٨٧): "هو وهم وخيال وكذب وتلفيق". ونقول أي إسفاف هذا، وأي مصلح هذا الذي يستجيز لنفسه أن يستخدم هذه الألفاظ؟ وأشير ههنا مرة أخرى إلى أن تقرير اللجنة وقرارات المؤتمر المذكورين أشارا إلى الذي يقول به أوزون، وإن اختلف السياق والتعبير.

ويعرض للمفرد والمثنى والجمع، ويلفت النظر إلى أن صيغة المثنى آخذة في الانقراض من اللغة المحكية، سواء في الأسماء أو الأفعال، ففي الأفعال تنوب واو الجماعة عن ألف الاثنين، وفي الأسماء قلما نستخدم المثنى^(٨٨). كما يلفت النظر إلى أن ما يسمّى جمع القلة غير صحيح، ودليله أن "أنفس" على وزن "أفعل"، ونجده يتجاوز العشرة ليصل إلى ما هو

٨٧. نفسه: ٦٥.

٨٨. نفسه: ٦٦.

أكثر بكثير في قوله تعالى^(٨٩): "وأحضرت الأنفس الشح"^(٩٠). وبعد أن يتناول تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث، ويذكر أقسام المؤنث يختم حديثه بقوله^(٩١): "يتضح لنا تماماً أن من ساهم في وضع قواعد لغتنا العربية ليس عربياً، وإنما كان يحاول وصف تلك اللغة لأمثاله من غير العرب".

ولا يُردّ عليه في مسألة انقراض صيغة المثنى، لأنه يدعو لمستوى مختلف يتحمل وزره. أما خلطه في قضية جمعي القلة والكثرة فمسألة باهتة ردّ عليها اللغويون والنحويون من الكلام الفصيح بما لا يدع حاجة لعرضها، وقد دار على حواشي بيت حسان "لنا الجفونات الغرّ يلمعن في الضحى..."^(٩٢)، كثير من النقاش في التبادل بين جمعي الكثرة والقلة جليّ هذه القضية. وقد أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة - الذي يزري أوزون بجهوده - قراراً أجاز فيه التعاقب بين جمعي القلة والكثرة، وتعيين أحدهما بالقرينة^(٩٣). ولكن "أوزون" يضرب صفحاً عن كلّ هذا، ويوهم القارئ أنه يستحق براءة اكتشاف لهذه الظاهرة الصرفية، وكلامه عن عربية سيبويه - وقد عرضت لما فيه من السخف - لا يستحق الوقوف عنده، لأن سيبويه على أعجميته ينتمي إلى هذه اللغة أكثر من كثير ممّن يزعمون الانتماء إليها، فالعربية ليست جينات تُتوارث، وإنما هي اللسان، فمن تكلم بالعربية فهو عربي".

٨٩. النساء: ٤.

٩٠. نفسه: ٦٧.

٩١. نفسه: ٦٧.

٩٢. ينظر: الكتاب: ٥٧٨/٣، المقتضب: ١٨٨/٢، والخصائص: ٢٠٦/٢، وشرح المفصل: ٥/

١٠، خزانة الأدب: ١٠٦/٨، وما بعدها.

٩٣. مجموع القرارات العلمية في خمسين عاماً: ٨٧.

ويشرع في تناول المنصوبات بادئاً بالمفعول به، وهو عنده اسم يقع عليه الفعل ولا تهمه حركة آخره لتحديده، وإنما يتم استنتاجه من سياق الكلام، ومن فهم الجملة وتحديد الفعل والفاعل^(٩٤). وهو يرفض تماماً مسألة المفعول به الثاني في نحو: "أعطيت الفقير درهماً"، فالذي وقع عليه الفعل هو الفقير وحسب^(٩٥). وهو يلقي في روع السامع كعادته أن هذا الرأي من بنات أفكاره، وقد قال فريق من النحويين أن المفعول الثاني حال^(٩٦)، والقضية بعد ذلك لا تمثل مسألة ذات خطر، فهذا خلاف في التنظير، لا يعني من يتحرى المنطق السليم. أما دعوته الصريحة لإلغاء الإعراب فهي مسألة أخرى، وقد حبر المحدثون عشرت المصنفات للرد عليها ودحضها.

ويستفت إلى الأساليب العربية، فيتناول الإغراء والتحذير، ويقول^(٩٧): "ظهر هذا الأسلوب عندما وجد أهل اللغة - النحاة - حركة الفتحة آخر الكلمة، فحاولوا إيجاد تخريجة لها... قرروا أن يعربوا "الحزم" مفعول به منصوب (هكذا) لفعل محذوف تقديره "الزم"!! ولم يعترفوا بأن قولنا الحزم يعطينا نفس معنى الحزم الحزم، وأن حركة الحرف الأخير لا تغير معنى الكلمة وموقعها"، ويذكر أنه يقال في أسلوب الاختصاص ما قيل في الإغراء والتحذير.

لعل هذا الرأي من أكثر الآراء دلالة على فساد عربية الرجل، وبعده عن تمثيل أساليب العربية وتراكيبها، وهو يحاول جاهداً أن يمضي في ركوب مذهبه في أطراح علامات الإعراب، وإذا ظن "أوزون" أن المسألة

٩٤. نفسه: ٦٩.

٩٥. نفسه: ٣٧.

٩٦. ينظر: الهمع: ٤٨١ وما بعدها.

٩٧. نفسه: ٧٣.

فوضى لا سَراة لها فهو واهم. فالأسلوب لم يُظهره النحاة، كما يقول، بل نقلوه عن العرب، وحلوه حسب دلالته. وللنظر من يفقه هذا الأسلوب فقهِه الذي يليق به، يقول سيبويه في قولهم^(٩٨): "الطريقَ الطريقَ": "ولا يجوز أن تُضمّر تتخّ عن الطريق لأن الجار لا يُضمّر" ويردّف قائلاً^(٩٩): "واعلم أنه لا يجوز أن تقول زيدٌ وأنت تريد أن تقول ليُضربَ زيدٌ". ولننظر قول السيوطي في التأويل^(١٠٠): "لا يصحّ ولا يسوغ إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول".

فالإعراب لا يفصل عن الدلالة، ولئن كان ثمة تأويل لا يخلو من التعسف، فإن جله يهدف إلى الاتساق بين القاعدة اللغوية وظاهر التركيب، وهو مظهر جليّ من مظاهر الالتزام بدلالة النص. والقول بأن "الحزم" يساوي "الحزم" فيه من جهل الأساليب اللغوية ودلالاتها ما لا يحتاج معه إلى دفع. ولو تكرّم علينا "أوزون" وأول لنا "الحزم" - في أسلوب الإغراء - على معنى من معاني النحو، لعرف إلى أيّ شيء يفضي مذهبه، ولكنه يركب مركباً لا يحسنه، وإن كان يدري أين يتجه به.

ويخوض في سائر المفاعيل، فيتوقف عند المفعول فيه، ويرى^(١٠١):
 "أن هذه التسمية المشتركة لا تميز بين مفهوم الزمان ومفهوم المكان؛ ذلك أنّ زمن حدوث الفعل يختلف كثيراً عن مكان حدوثه، فلا يمكن السيطرة على الزمن من قبل الإنسان، ولا يمكننا أن نفعل فيه ما نشاء، ويرى أن مصطلح الظرف مُلبس وغريب ولا منلول له في الذهن، وإلى هذا يعيد خلط الطلاب

٩٨. إلا في القليل النادر، ينظر: سيبويه: ٤٩٦/٣، وما بعدها، والمقتضب: ٣٣٦/٢.

٩٩. الكتاب: ٢٥٤/١.

١٠٠. الاقتراح: ٣٩.

١٠١. نفسه: ٧٥.

بين المفعولات. أمّا في المفعول المطلق، فهو يعلن "أنه لا يفهم معنى المطلق، ويرفض كل ما يقال في مسألة نيابة المفعول المطلق. كما يحمل على باب المفعول معه؛ لأنه -كما يقول- لن يسير والشارع، لسبب بسيط وهو أنه كائن حيّ والشارع جماد. وفي المفعول لأجله يسأل عن الهاء فيه، نحو قولهم: "وقف الطلاب احتراماً للمعلم" علام تعود؟ ويعلق قائلاً^(١٠٢): "من الواضح أنّ المعلم هو المفعول لأجله، فمن أجله تمّ الوقوف.. أمّا (احتراماً) فهي سبب وقوف الطلاب".

أمّا مسألة أن تسمية المفعول فيه لا تميّز بين مفهومي الزمان والمكان، بحجة عدم التمييز بين زمن حدوث الفعل ومكانه فأقول لا شك أنّ هذا الرجل اطلع على الخلاف بين البصريين والكوفيين في التسمية، ولكنه يوهم القارئ -كأبـه- بأنه وقع على خلل لم يتنبّه إليه غيره، وهنّة لم تتركها أنظار السلف المتحجّر. فالظرف من مصطلح البصريين، وجاء في حاشية الصبيان^(١٠٣): "واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك... وأجيب بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه، ولا مُشاحّة في الاصطلاح"، فالتسمية لا شك من باب المجاز. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الكوفيين يطلقون على الظروف إضافة إلى المفعول فيه، الصفات والمحال^(١٠٤)، والمواقيت^(١٠٥). على أنّ تسمية الظرف شاعت حتى باتت علماً على هذا الباب، وأي شيء يجنيه "أوزون" من ردها؟ هذا من

١٠٢. نفسه: ٧٧.

١٠٣. حاشية الصبيان: ١٨٣/١.

١٠٤. ينظر: معاني الفراء: ٢٨/١، ١١٩، ٤٢/٣. وإعراب القرآن/النحاس: ١٦٩/١. وتهذيب

اللغة: ٣٧٣/١٤. والموفي في النحو الكوفي: ٢٢٢. مسائل الخلاف: ٥١/١٨.

١٠٥. معاني القرآن/الفراء: ١١٩/١، ١٣٨.

وجه، ومن الوجه الآخر لم يطلعنا على المصطلح الذي يراه مناسباً
لمدلولها.

وأما عدم فهمه لمعنى "المطلق"، فلا يضيره، والنحاة أرادوا أن
يميزوه من غيره، فاصطلحوا على هذه التسمية التي تمثلوا دلالتها، فهو من
جهة لا يتقيد بحرف كسائر المفعولات، ومن جهة أخرى يكاد يكون عندهم
المفعول الحقيقي الذي أحدثه الفاعل بعد إذ لم يكن. ومع هذا فثمة رأي جدير
في هذا الصدد بالمناقشة، لو التفت إليه السيد أوزون. فابن هشام في المغني،
يذكر "في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها"
قولهم: "خلق الله السماوات على أن السماوات" مفعول به، ويقول معلقاً^(١٠٦):
والصواب أنه مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول
بلا قيد، ويردف موضحاً: "المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل
فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً. والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو
فعل إيجاده، والذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول
المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات،
فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى
لظهر لهم أنه لا يختص بذلك". وفي هذه المسألة وجوه كثيرة للنقاش لو كان
يبغي "أوزون" مناقشة علمية ذات فائدة، أما أن يرفض المفعول المطلق
تعسفاً، فأى إصلاح هذا الذي يزعمه؟ والكلام على رأيه في نائب المفعول
المطلق لا يجدي، ما دام يردّ الباب كله.

وأما رده لـ "المفعول معه" لأنه "لن يسير والشارع، لسبب بسيط
وهو أنه كائن حي والشارع جماد"، فأقول: أسقم بهذا فهماً، لأنه فهم قشريّ
يسقط الدلالة، فـ"واو" المعية تتميز من "واو العطف" بأنها تقتضي الاقتران

١٠٦. المغني: ٨٦٧.

الزمني الحتمي، دون شرط التشريك في الحكم، بينما تقتضي واو العطف التشريك في الحكم، اقترن معه بالزمان أم لم يقترن، فالمعينة هي المصاحبة الزمنية بالدرجة الأولى، والدلالة الأولى للعطف هي الاشتراك في الحكم، وما نصبَ المفعول معه إلا إيداناً بهذه الحقيقة.

وأما اعتراضه على مصطلح المفعول لأجله فلا وجه له، فالمقصود بالمفعول لأجله ما فعلَ لأجله فعلٌ، وحصلَ بسببه هذا المفعول، وهو في اصطلاحهم أيضاً المفعول له، ومن أجله، والتفسير^(١٠٧)، وهو عند الكوفيين من باب المصدر^(١٠٨). ومناطق الدلالة في هذا التركيب هو الفعل أو ما يقوم مقامه لا المصدر المنصوب، ولا الاسم المجرور. ويمكن أن نصف الحدث ههنا بـ "قمة التركيب"، والمفعول يفسره، وهذه هي دلالته، فعند قولنا: "وقفنا إجلالاً للمعلم"، فالخبر الذي يتبوأ قمة هذا التركيب، هو الوقوف؛ لأنه ينبغي تفسير حدث غير معلل، قام به الفاعل؛ لذلك جاء المفعول (المصدر) يفسره، ويجليه. ولعل تحويل التراكيب التي يرد فيها المفعول لأجله إلى تراكيب استفهامية، نحو: لم وقفت، ولم سافرت...؟ والإجابة عنها، يؤكد هذه الدلالة. وتسطيح هذا التركيب، في جعل "المعلم" في المثال المذكور ونحوه "مفعولاً لأجله"، فضلاً عن التجاوز في مفهوم المفعول، ينبئ بالفهم السقيم لهذا الباب أيضاً.

وهو يحمل على مفهوم التمييز، ويقول^{١٠٩}: "إن التمييز يتحقق ويتمّ عندما يتوفر لدينا معطيات مختلفة تميزها عن بعضها كأن يطلب منا أن نميز الاسم عن الفعل في نص (معطيات مختلفة) أدبي، أما أن نوجد كلمات افتراضية ونسميها تمييز (هكذا)، فهذا وهم، والوهم لا يعطي قواعد سليمة".

١٠٧. معاني القرآن: ١٧/١، ٧٣.

١٠٨. أسرار العربية: ١٧٤.

١٠٩. نفسه: ٨١.

وهذا كلام كسابقه أقرب إلى الغمغمة منه إلى البيان، غير أن الأمثلة
تقربنا إلى مراده، إذ يقول: "عندما أقول مثلاً: اشتريت دونماً أرضاً، فهل كلمة
(أرض) ميّزت الدونم وأزالت عنه الإبهام؟ ولماذا لا تكون كلمة (دونم) هي
التمييز لأنها تبين مساحة الأرض المشتراة مقدرة بالدونم لا بالفدان مثلاً؟
وإذا قلت: "اشتريت دونم أرض" لماذا لا يصبح التمييز مضافاً إليه؟"

لا شك في أن هذا الذي يقول به "أوزون" يندرج تحت "التدليس"،
فليوثق المثال الذي يسوقه لينقد باب التمييز إن استطاع، لنرى في أي نص
هو، وهل يظن أنه بلغ السخف بالنعويين أن يجعلوا من "الدونم" تمييزاً
لـ"أرض"، يناقشون فيه باباً يعدونه موضعاً لمبهم، وتفسيراً لغامض. وهلاً
قرأ هذا الرجل فقه سيبويه - الذي يسم جهوده بالجناية - لهذا الباب، حتى
يعرف من الجاني؟ يقول سيبويه في كلامه على تمييز المقادير^(١١٠): "وذلك
قولك: ما في السماء موضع كف سحاباً، ولي مثله عبداً، وما في الناس مثله
فارساً، وعليها مثلها زبداء. وذلك أنك أردت أن تقول: لي مثله من العبيد،
ولي ملؤه من العسل...". فهل يرى السيد أوزون أن دلالة التمييز ههنا هنر
يمكن إسقاطه؟

على أن ثمة مسألة ينبغي الإشارة إليها، وهي مسألة التمييز المؤكّد
على الخلاف فيه، نحو^(١١١) قوله تعالى: "إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر
شهرًا"، وقول الشاعر^(١١٢):

والتغلبون بنس الفحل فحلهمُ فحلاً وأمهم زلاء منطبقُ

١١٠. سيبويه: ١٧٢/٢.

١١١. التوبة: ٣٦.

١١٢. البيت لجرير في ديوانه: ٤٨٢، وهو في "شرح الكافية الشافية: ٤٩٦/١، و"شرح ابن

عقيل: ١٦٤/٣.

فخلافاً لكثير من النحويين^(١١٣) قد يأتي التمييز مؤكداً، قال المبرد^(١١٤): "واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيداً، فقولك: "رجلاً" توكيد: لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً. إنما ذكرت الدرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه". وهذا يختلف اختلافاً كبيراً عما يزعمه "أوزون"، ويلقي به دون سياق، ويجعله مسألة بديهية في كتب النحويين.

أما التمييز المجرور فحديث الرجل فيه حديث من لم يطلع على كتب النحو ولا على كلام العرب. فالتمييز المجرور تمييز، غير أن اصطلاح التمييز مجرداً يعني باباً معيناً من المنصوبات له أركانه، فإذا جيء إلى التمييز المجرور كان لا بد من الإشارة إلى مسألة الجرّ فيه، ولعلّ هذه المسألة تبدو جلية في باب العدد. أمّا نقده المصطلح، وجعله من باب الوهم، فهو من الخلط والفوضى لا من الإصلاح، فهذه مسألة لا تمثل أيّ إشكال لدى الدارس، وهو يريد أن يجعل منها قضية أسهمت في تعمية النحو وغموضه.

ثم يتناول الاستثناء، ويعرض لقولهم: جاء الرجال إلا رجلاً، ويعقب قائلاً^(١١٥): وهنا نسأل ماذا أنجزنا عندما قلنا إن رجلاً مستثنى بـ"إلا"، وهل بيّن الإعراب تأثير كلمة رجل في العبارة؟ هل بين دور الكلمة؟ ثم يتناول قولهم: "ما جاء الرجال إلا رجلاً" ويعلق عليه: "هنا يمكنك أن تعرب 'رجلاً' بدل من الرجال مرفوعاً بالضمّة. ونسأل ما هذه المحاكمة الغريبة... وجدوا

١١٣. ينظر حاشية الصبان: ٣٠١/٢.

١١٤. المقتضب: ١٥٠/٢، وينظر: الخصائص، ٨٣/١، شرح الكافية الشافية: ٤٩٦/١.

١١٥. جناية سيويه: ٨٢-٨٣.

أن آخر الكلمة مرفوع، فلم يجدوا لها سوى تخريجة البذل، وهل يحق لنا أن نقول ما جاء رجلٌ إلا رجلٌ".

ولا يزال هذا الرجل يلبس على القارئ، فقبل تحليل نظره في الاستثناء نجد أنه يضرب مثلاً: "جاء الرجال إلا رجلاً" وفيه استثناء نكرة لم تخصص من معرفة، وهذا لا يجيزه أحد من النحويين، فلا يجوز الاستثناء من النكرة ولا أن يكون المستثنى نكرة إلا إن أفادت، والإفادة على وجهين؛ إما بتخصيصهما بوصف أو إضافة أو غيرهما مما يفيد تخصيصاً، والوجه الآخر أن يكون الاستثناء في كلام تام منفي أو شبه منفي؛ لأن النفي وشبهه تتحقق فيه الفائدة لدلالة النكرة على العموم^(١١٦). و"أوزون" - كما نرى - مصلح لا يملك الأدوات الأساسية للمادة التي يدعي إصلاحها. أما قوله "وهل بين الإعراب تأثير كلمة رجل في العبارة؟" - يعني المستثنى - فليس غريباً على من ركب منهجه، فإذا كانت دلالة الاستثناء لغة واصطلاحاً لا تمثل له ما يستحق الوقوف عنده، فماذا يمكن أن نطلق على هذا التركيب، أقرب معنى وأصدق دلالة؟

أما البذل في الاستثناء الذي تعلق به فلينظر وليوازن أيما يتمثل الروح الحقيقية للغة هو أم سيبويه (الجانبي)، يقول سيبويه في باب "ما يكون فيه المستثنى بدلاً مما نفي عنه"^(١١٧): "وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيت أحداً إلا زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنما قلت: ما مررت إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيت إلا زيداً". وإضاعة المسألة عند ابن يعيش، إذ يقول^(١١٨): "والفرق بين البذل

١١٦. ينظر: الهمع: ٢/١٨٤، حاشية الصبان: ٢/٢٠٨.

١١٧. سيبويه: ٢/٣١١ وما بعدها.

١١٨. شرح المفصل: ٢/٨٧. وينظر: معاني النحو: ٢/٢٢١.

والنصب في قولك: ما قام أحد إلا زيد" أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفسي، وصار المستثنى فضلة فتنصبه، كما تنصب المفعول به، وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لـ "زيد"، وكان ذكر الأول كالتوطئة، كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام".

فقوام المسألة الدلالة التي يضرب السيد أوزون عنها صفحاً، فالقول "ما قام أحد إلا زيد" دلالاته "ما قام إلا زيد" على نية إثبات القيام لزيد؛ لأنه المقصود بالحكم، والمبطل منه ههنا توطئة لهذه الحقيقة، فهو في حكم المطروح، فإذا قيل: "ما قام أحد إلا زيداً" كان قوام الدلالة النفسي، لأنك تنفي القيام عن الجميع، ثم تستثني زيدا من هذه الحقيقة، فغاية الاتباع الإثبات، وغاية النصب النفسي، ولكل دلالاته.

ويختتم حديثه في الكلام على الجارّ والمجرور، ويحمل على مفهوم شبه الجملة كما يحمل على التعليق عند النحاة، ويقول^(١١٩): "والسؤال الآن هل "به" أو "منه" أو "عليه" مثلاً أشباه جمل؟ وما المعنى الذي تعطيه تلك الأحرف المتشابهة الغريبة؟ ويقول في التعليق "وشبه الجملة (الجار والمجرور) بحاجة إلى ما تتعلّق به... فإذا قلت "نام الطفل في البيت" فإن الجار والمجرور "في البيت متعلقان بالفعل "نام"، ولكن إذا قلت "نام الطفل صباحاً في البيت" فهنا يتعلّق الجار والمجرور بالظرف وننسى الفعل الأصلي". ويقول معلقاً في الحاشية^(١٢٠): ما هو المدلول الذي تتركه كلمة "متعلّق" في الذهن؟ وهل يصل مدلولها إلى كل إنسان عربي يريد تعلم قواعد لغته؟".

١١٩. نفسه: ٨٥.

١٢٠. نفسه: ٨٩.

وأقول: إن مصطلح "شبه الجملة" هو مصطلح دالّ على أن هذا التركيب يفتقر إلى عنصر مكمل لمعنى الجملة، وعند جمهرة النحويين يجب أن تتعلّق شبه الجملة بنوعيتها الظرف والجار والمجرور بفعل أو ما يشبهه من المشتقات، وأقل من هذين معنى الفعل، نحو "أف للكسالى"، واسم مؤول بما يشبه الفعل، نحو قوله تعالى: "وهو الله في السموات والأرض"، فحرف الجرّ متعلّق بـ"لفظ الجلالة"؛ لأنه مؤول بـ"المعبود"؛ لتكتمل بهما الدلالة.

والتعلّق من أنصع القضايا الدلالية في النحو العربي، ولنضرب مثلاً للسيد أوزون على التعلّق من كذب لعله يدنيه منه، فلو قيل: رأيت القمرَ فوق النّلة" ماذا يُفهم من شبه الجملة؟ لا شك أن في المعنى غموضاً تجلّيه مسألة التعلّق، فلو علّق الظرف وهنا بالفعل، لكان القائل قد رأى وهو نفسه فوق النّلة "القمرَ في السماء"، ولو علّقه بـ "حال" محذوف، لكان القائل قد رأى القمرَ نفسه مستقراً فوق النّلة، وهنا تظهر قيمة التعلّق التي يزري بها "أوزون". والقرآن الكريم حافل بالشواهد التي تدلّ على قيمة التعلّق، ويكفي أن أضرب شاهداً واحداً منها، وهو قوله تعالى^(١٢١): "وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه"، فتعلّق "لامرأته" بـ"قال" لا بـ"اشتراه"؛ لأن المعنى يكون على هذا (اشتراه لامرأته) وفي هذا فساد للمعنى بيّن، وتغدو قال بلا مخاطب.

بقي ههنا أن التعلّق لا يقتصر على شبه الجملة بقسميها، بل يشمل أبواباً غيرها، وإن اختلف مسماه؛ مادام المعنى العام يفتقر إليه، وللنظر قوله تعالى "وأنفقوا ممّا رزقناهم سراً وعلانية" فـ"سراً" و"علانية" إمّا أن تكونا حالين أو مفعولين مطلقين، وهما متعلّقان بـ"أنفقوا" لا برزقناهم"، لأن مناط

الدلالة الإنفاق، لا طبيعة الرزق. ومثل هذا في اللغة كثير، لو وعاه "أوزون" (١٢٢).

وبعد هذا، فإننا نسأل السيد أوزون أين موقع قوله في "تام الطفل صباحاً في البيت": فهنا يتعلّق الجار والمجرور بالظرف وننسى الفعل الأصلي، وعلى أي وجه من وجوه النحو أو الدلالة علّق الجار والمجرور بـ"الظرف"؟

ويخوض في الفصل الرابع فيما يسمّيه الأدوات ولعله أكثر الفصول الذي ينتاب الكاتب فيه ما يشبه الهذيان، وأول ما يتناوله الهمزة، ويعرض لها في حالة الاستفهام، ويذكر قوله تعالى (١٢٣): "أحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً" وقوله تعالى (١٢٤): "أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون"، ويعلّق قائلاً (١٢٥): "ونحن نرى أنّ الهمزة في كلتا الآيتين السابقتين لا تفيد الاستفهام، لأن الله عزّ وجل لا يسأل عباده، فهو عالم بطبيعة عباده، وبكافة أحوالهم وإجاباتهم - وهي تفيد الإنكار". وقد رأينا أيّ جهل يركب "أوزون" في هذه المسألة، غير أنّه ههنا يضيف إليه إنكاره خروج الاستفهام عن معناه الأصلي، وهو باب عريض في البلاغة، ودليل بارز على تصرف اللغة في تراكيبها وأساليبها.

ويتناول "أن" و"إن" "المخففتين، ويتكلم على تخريجات النحاة المضحكة المبكية - كما يقول - في قراءة "إن هذان لساحران"، ويتهمّ عليهم حينما يذكرون "إن" المشبهة بليس، وهو في كلّ ذلك لا يقمّ بديلاً لهذه

١٢٢. ينظر: معاني النحو: ٣/ ٩٧، وما بعدها.

١٢٣. الحجرات: ١٢.

١٢٤. الواقعة: ٥٩.

١٢٥. نفسه: ٩١-٩٢.

التخريجات بل ينهي كلامه بقوله^(١٢٦): "ونطلب من القارئ العزيز أن يستنتج دقة وعظمة تلك القواعد العتيدة". وإن كان قارئه العزيز يفقه العربية فقهه فيها، فالمشكلة تستعصي على الحل.

وهو لا يفرق بين " لا " الناهية و " لا " النافية، الداخلتين على الفعل، وينتقد رأي النحاة في قولهم إنَّ لا النافية لا عمل لها؛ لأنها لا تتغير من حركة نهاية الكلمات، ويقول: "فإذا قلت: لا أحب الوطن" فإن "لا" التي لا عمل لها - نحوياً - خربت الديار والوطن. ويخلص إلى قوله: "إذا فالعمل مرتبط بالحركة، فإذا لم تؤثر في حركة آخر الكلمة ذهب عملها وأصبحت عاجزة علمياً بأنها تهز كيان الدول. وله في ذلك نظر؛ إذ يقول^(١٢٧): "وفي حقيقة الأمر لا (النافية) أو لا (الناهية) تؤديان عملاً أساسياً واحداً وهو النفي، ولا النافية التي لا عمل لها تتبع من إرادة واعية أو حقيقة ثابتة، أما لا (الناهية) العاملة فتستخدم عند النهي بالأمر والطلب، فعندما نقول لا تعيش الخراف مع الذئاب" فإنَّ لا (النافية) التي لا عمل لها تتبع من حقيقة ثابتة (ظاهرة طبيعية)... أما عندما نقول "لاتنة عن خلق وتأتي مثله... فإنَّ لا الناهية العاملة تستخدم للنهي بالأمر والشدة بالطلب".

وهو يخلط بين مصطلح العمل النحوي وبين دلالة الحرف ومن ثمَّ دلالة التركيب، وينتهي إلى أن غير العامل يساوي فاقد الدلالة، وهو جهل باللغة وأساليبها، فالعامل وغير العامل ينضويان تحت مسالك الدلالة اللغوية، ولعل أوضح دلالة على هذا الفهم وجود حروف عاملة على لغة ومهملة على أخرى، وخير ما يمثل هذه الحروف "ما" التميمية، وصنوها الحجازية، فكيف

١٢٦. نفسه: ٩٧.

١٢٧. جنابة سيوييه: ٩٧-٩٨.

يفرق "أوزون" بين قراءتين، في قوله تعالى: "ما هذا بشراً" (١٢٨)، و"ما هن أمهاتهم" (١٢٩)، وقد قرئت "بشراً" (١٣٠)، و"أمهاتهن" (١٣١) بالرفع. ولو تفضل علينا وشرح لنا كيف يمكن لنا أن نميز بين الإرادة الواعية وغيرها، وكيف نصرف هذه الإرادة عن استخدام "لا" الناهية، وهو بها أخلق، وعليها أقدر؟

ويعرض لأدوات الاستفهام، ويتناول "كيف"، و"من"، ويقول (١٣٢): "كيف" تعرب خبراً مقدماً "لاحظ المغالطة في التسمية من البداية" إذا وليها اسم أو فعل ناقص، أما "من" فنجد أنها تعرب مبتدأ إذا وليها فعل لازم، مثال: "من الطارق"، والسؤال هنا: ما الفرق بين حالتي "كيف" و"من"، ولماذا "كيف" خبر مقدم، و"من" مبتدأ؟ ما هو المعيار المنطقي والدقيق للفصل بينهما؟ ولماذا لا يكون كل منهما مبتدأ، فيأتي الجواب المفحم: إن "كيف" الادخار تعادل "الادخار كيف"... وهكذا ندخل ثانية في حلقة الترادف المغلقة، ويردف قائلاً: "لنأخذ حالة أخرى للأداة "كيف" حيث نجد: "كيف" تُعرب حالاً إذا وليها فعل تام، مثال: "كيف جاء" (فعل تام) بينما تبقى الأداة "من" - إذا وليها فعل تام - مبتدأ، مثال: "من جاء" و يختم كلامه قائلاً (١٣٣): "وهنا نسأل: ما الفرق بين "كيف" و"أين" فيما يلي: "كيف الادخار" و"أين الادخار"، إذا كان الجواب لكلا السؤالين: الادخار في التوفير، مثلاً؟"

١٢٨. يوسف: ٣١، وقد اجتمع على هذه القراءة الأربعة عشر.

١٢٩. المجادلة: ٢، قرأها السبعة، ينظر: كتاب السبعة: ٦٢٨.

١٣٠. قرأها ابن مسعود، ينظر للكشاف ٣١٧/٢، والبحر المحيط: ٣٠٤/٥.

١٣١. انفرد بها عاصم، ينظر: كتاب السبعة: ٦٢٨.

١٣٢. جناية سيويه: ١٠٦.

١٣٣. نفسه: ١٠٧.

ومما يتناوله من أدوات الاستفهام أيضاً "أي" ويعلق عليها بقوله^(١٣٤): "أما أداة الاستفهام "أي" فهي كـ"ابن بطوطة" تراها مبتدأ أو ظرفاً أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً... أداة استفهام تأخذ مواضع غريبة لكلمات تسميتها غريبة، فتعطي قواعد كلها غريبة".

وأقول: إن من أهم الإشكاليات التي لا تفتأ تظهر في كلِّ معالجات "أوزون" للموضوعات التي يطرقها هي عدم إمامه بالأبواب التي يزعم إصلاحها. فقوام الجملة العربية الإسناد؛ لأن الإفادة إنما تحصل بهذا الإسناد، ولا يمكن أن تعرف دلالة الكلام ما لم يُحدد طرفا الإسناد الرئيسان، وما يفضل عنهما، وسعياً وراء هذه الدلالة تدرج الغالبية العظمى من خلاقات النحويين. فالوصف النحوي هو وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة بعضها ببعض، ولا مكان لاسم أو فعل لا ينتظم في هذه العلاقات، وانطلاقاً من هذه الحقيقة كان لأسماء الاستفهام محلٌّ من الإعراب، وهذا جواب عن المعيار المنطقي والدقيق لهذا الإعراب الذي يطرحه "أوزون".

وإعادة صياغة التركيب الاستفهامي، بتغيير موقع اسم الاستفهام أو الإجابة عنه إنما هو لتحديد علاقة الاستفهام بالتركيب، واستتكاره معادلة "كيف الادخار" بـ"الادخار كيف"، يجلي بصورة واضحة خلطَ الرجل في موقع المفردات كما ينتظمها القانون اللغوي المبني على الاستخدام، وتفسير هذه البنية، لغايات تعليمية أو توضيحية، وأكثر ما تلجأ إلى هذه الطريقة الكتبُ التعليمية والمدرسون.

أما سؤاله عن الفرق بين "أين" و"كيف" حينما نسأل عن الادخار، ما دام الجواب في التوفير، فهو سؤال من لا يعرف مسالك العربية، فإن سلمنا

بالفرق بين الأتخار والتوفير في سؤاله، فلا يمكن أن تكون الإجابة عن السؤالين واحدة، إلا إذا أراد المجيب أن يخرج إلى باب آخر، قريب مما يسمّى في "علم البديع" بـ"أسلوب الحكيم"، نحو قوله تعالى^(١٣٥): "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ". أما ابن بطوطة "أي" فإن مرونة هذه الأداة، وشحنها بالدلالات المختلفة، واستقراء اللغويين لهذه الدلالات هو الذي أهلها لهذه "الديناميكية" التي ينتقدها "أوزون"، ومنحها هذه المنزلة، وهم لم يفضّلوا عليها بهذه الدلالات من عند أنفسهم .

وفي الفصل الخامس يتناول "إعراب الجمل"، ويتناولها بنقد ساذج، وأول ما يعرض للجملّة الخبرية، ويمثّل لها بجملّة "الطفل يلعب"، ويحمل على إعرابها خبراً، ويردّف قائلاً^(١٣٦): "والسؤال هنا ومن المدرسة النحوية السائدة، لماذا لا تكون جملة "يلعب" في محل نصب حال مثلاً، فيكون التأويل: "الطفل لاعباً، ويكون الخبر محذوفاً تقديره "حاله لاعباً".

وهذا يضاف إلى رصيد من الجهل بأساليب العربية ودلالاتها، بعضه فوق بعض، فالأصل في اللغة الوضوح ولا يكون الإبهام غرضاً حتى تكون ثمة غاية بلاغية وراءه، وسبك جملة "الطفل يلعب" ينبئ بأنّ غاية المتكلم أن يخبر عن الطفل، لا عن حالته، وتقدير حاله لاعباً عبث، ليس من مسالك اللغة، على الرغم من اتصال الخبر والحال اتصالاً وثيقاً، تحدّد الدلالة أطره، وقد أشار سيبويه غير مرة إلى ذلك^(١٣٧).

١٣٥. البقرة: ١٨٩.

١٣٦. نفسه: ١١٢.

١٣٧. الكتاب: ٤٩/٢، ٥٠، ٨١، ٨٧ - ٩٢.

ويتناول الجملة الوصفية، ويأخذ المثالين الآتيين "رأيت طفلاً يلعب"، و "رأيت الطفل يلعب"، ويعلق على الجملة الأخيرة^(١٣٨): "إن جملة "يلعب" في محل نصب حال، وذلك حسب القاعدة المهلهلة، خالية الدلالة "الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات"، ويردف قائلاً: ما هو المعيار المنطقي الواضح الذي جعل من الجملة الفعلية (يلعب) (حال)، ومن التي قبلها صفة" ومن الأولى (خير)؟ إن مجرد الخلط بين الفعل الذي يتضمن مفهوم الصيرورة والسيرورة (مفهوم التبديل والزمن)، والاسم الذي يتضمن مفهوم الثبات والكينونة يقودنا إلى خطأ جسيم فادح وإلى طمس الحقيقة، فإذا قلت: الطفل يلعب، فإن تلك الجملة لا تعني ولا تعادل البتة، عبارة "الطفل لاعب"، الأولى فيها مفهوم الحركة والزمن والثانية فيها مفهوم الثبات، فكيف تتم المساواة؟"

وأقول: القاعدة التي يسمها "أوزون" بـ"المهلهلة، خالية الدلالة" هي أيضاً من أشهر القواعد الدلالية في العربية، والمعيار المنطقي الذي يسأل عنه في التمييز بين الجملة الصفة، والجملة الحال، لا مكان له، ولا يطلبه إلا السيد أوزون ومن ينهج نهجه. فقولك: رأيت طفلاً يلعب" له دلالة محددة، في سياق محدد، ولا يمكن بحال أن تلقى هذه الجملة إلا إذا كان هذا الطفل يلعب، في سياق يقتضي وجود أطفال غيره لا يلعبون، أو لا يقدر على اللعب، أو يكون هو نفسه لا يقدر على اللعب في الأصل لأمر ما، وإلا لم يكن لها أي دلالة ذات معنى أو مغزى؛ ذلك أنها تريد أن توصل للسامع صفة لهذا الطفل في سياق مخصوص، حتى تغدو الصفة والموصوف شيئاً واحداً دالاً على هذا الطفل، يخصه من غيره، فمركزية الدلالة هنا تتكون من مجموع الطرفين النكرة والجملة التي توصف بها. وللنظر إلى قوله

تعالى^(١٣٩): "فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى"، فبؤرة الدلالة، تتكون من الموصوف وجملة الصفة، فقد تحولت هذه العصا إلى حية لا تحتاج إلى وقت للتكيف مع كينوننتها الجديدة، بل نجدها تنتقل وتمشي بسرعة، كأنها رُكبت في هذه الصورة، فمركزية الدلالة تتكون من مجموع الحية ونعتها.

أما "رأيت الطفل يلعب" فله سياق مختلف تماماً، فمن جهة نجد أن ثمة اتفاقاً على معرفة هذا الطفل بين القائل والسامع أو السامعين، وقمة الدلالة في توضيح الحال التي عليها هذا الطفل، والسامع أو السامعون ينتظرون هذا التوضيح، والسياق يفترض أن الحال وحدها ههنا مركز الدلالة؛ لأن الأصل فيه أن يكون على غير هذه الحال. ولناخذ شاهداً بيناً من الكتاب العزيز، وهو قوله تعالى^(١٤٠): "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ" فبؤرة الدلالة ههنا هي جملة الحال، وعليها يتوقف الحكم، الذي يتشوّف إليه السامع.

أما كلام "أوزون" على التأويل، وعلى الفرق بين الفعل الذي يتضمن مفهوم الصيرورة والسيرورة (مفهوم التبديل والزمن)، والاسم الذي يتضمن مفهوم الثبات والكينونة، الذي يقودنا إلى خطأ جسيم فادح وإلى طمس الحقيقة، كما يقول، وهو يعني تأويل الجملة بـ"اسم الفاعل". فأقول أولاً: من أين أتى السيد أوزون بأن اسم الفاعل يتضمن مفهوم الثبات؟ ألم يقرأ قوله تعالى^(١٤١): "الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ * جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا"، فأين الثبات في هذا؟ ولئن كان اسم الفاعل الذي يدل على المضي، ثابتاً، فإن قسماً كبيراً منه ليس كذلك، وهو الذي يعمل عمل فعله، بل إننا نجد الكوفيين



١٣٩. طه: ٢١

١٤٠. النساء، ٤٣.

١٤١. فاطر: ١.

يطلقون عليه الفعل^(١٤٢). أما تأويل الجملة باسم الفاعل، فإن الأصل في الخبر والصفة والحال الإفراد، وما جاء على غير ذلك فمؤول؛ ذلك أن الجملة التي تقع هذه المواقع نائبة عن المفرد؛ إذ هو الأصل، والمركب فرع منه^(١٤٣). على أننا يجب أن نعترف - بعيداً من المذهب الذي يركبه "أوزون" - أن قضية التأويل من أكثر القضايا إشكالاً في النحو العربي، ولا شك أنها تفتقر إلى دراسات شاملة ومعقدة، بعيداً من المعيارية، التي تقترض أن قيمة هذا التأويل تنهض من قضية سلامة النصوص.

وفي الفصل السادس يعرض للشواهد والتخرجات النحوية، ومما يتناوله قوله تعالى^(١٤٤): "ليس البرّ أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب"، وقوله تعالى^(١٤٥): "وليس البرّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها"، ويعلق على الحركة الإعرابية لـ "البرّ" في الآيتين^(١٤٦): "ونطلب من الأخ القارئ أن يلاحظ تلك المغالطة العجيبة فـ "البرّ" خبر مقدم، وجدوها منصوبة بعد (ليس)، فلم يجدوا حلاً سوى اعتبارها خبر (ليس) مقدماً، والمضحك بعد ذلك أنهم خلقوا مكاناً لجملة في الإعراب لم نعرفه من قبل".

و"أوزون" بعيد من فقه العربية وأساليبها، وهو لا شك لن يصل إلى جزء يسير من فقه هذه اللغة ما دام يركب هذا المذهب الساذج. فقوام المسألة الدلالة، والآية الأولى: "ليس البرّ أن تولوا وجوهكم" قرأها حمزة وحفص

١٤٢. ينظر: معاني القرآن، للقراء: ٣٣/١، ٤٥، ٤٣/٢، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٢٠٨/٣.

و"معاني الكساني": ١٧٣، ١٨٥، ومجالس ثعلب: ١ / ١٢٤، ومجالس العلماء: ٢٦٥.

١٤٣. ينظر: المعني: ٥٣٦، وحاشية الصبان: ٢٨٥/١.

١٤٤. البقرة: ١٧٧.

١٤٥. البقرة: ١٨٩.

١٤٦. نفسه: ١٢٠.

بنصب الراء من "البر"، وقرأ باقي السبعة برفعها. وقال أبو حيان^(١٤٧):
 وقراءة الجمهور أولى، من وجه، وهو أن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها
 قليل، وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيها لها بـ"ما"، أراد
 الحكم عليها بأنها حرف، كما لا يجوز توسط خبر ما، وهو محجوج بهذه
 القراءة المتواترة، وبورود ذلك في كلام العرب.

قال الشاعر^(١٤٨):

سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَا وَعَنْهُمْ وَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجُهُولُ

وقال الآخر^(١٤٩):

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تَلَمَّ مَلَمَّةً وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخَطُوبِ مُعَوَّلُ

فهذا الاستخدام الذي ينكره "أوزون" قد جاء عن العرب، فلا محل
 لإنكاره من هذا الوجه. وقال المبرد وهو المعروف بتشدده، وتطويعه
 الشواهد؛ للتنسيق والقاعدة^(١٥٠): "ليس"، تقديم الخبر فيها وتأخيرها سواء".
 وقال الزجاج^(١٥١): "ولك في إعراب البر وجهان... فمن نصب جعل "أن" مع
 صلتها الاسم، فيكون المعنى "ليس توليتكم وجوهكم البر كله"، ومن رفع
 فالمعنى "ليس البر كله توليتكم، فيكون البر اسم "ليس" وتكون توليتكم الخبر".

١٤٧. البحر المحيط: ٤/٢.

١٤٨. البيت للسؤال في ديوانه: ٩٢، وهو أيضاً في الخزانة: وفي شرح ابن عقيل: ٢٧٣/١.

١٤٩. البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد: ٢٣٧.

١٥٠. المقتضب: ٤/١٩٤، ٤٠٦. وينظر: أوضح المسالك: ١/٢٣٨.

١٥١. معاني القرآن وإعرابه: ١/٢٤٦.

وحجة المانعين أنها يغلب عليها جانب الحرفية، فيجربها مجرى "ما" النافية؛ فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها، ولا عليها^(١٥٢). وهذا كلام معياري، يخالفه المسموع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد سجل عبد الخالق عضيمة كثيراً من الآيات التي توسط فيه الخبر بين ليس واسمها^(١٥٣).

ونضيف إلى هذا بأن تقديم الخبر يحمل دلالة لا يحملها وهو مؤخر، وأن قراءة "البر" بالنصب تنجم من قصد "البر" بالنفي، وهي تختلف عن قراءة الرفع؛ إذ يتحول الخبر من الجزء المكمل للفائدة، وحكم صادر على المبتدأ، إلى قمة دلالية بارزة في هذا التركيب. أما "البر" في الآية الثانية فلم تقرأ بالنصب لأن الباء واقعة في أول المصدر المؤول الذي ينبئ بأنه الخبر، وليس ثمة مندوحة ههنا عن هذه الدلالة.

وينتقل إلى آية أخرى من سورة البقرة، وهي قوله تعالى^(١٥٤): "ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أمواتاً بل أحياء ولكن لا تشعرون". ويذكر تعليق العكبري في التبيان: "قوله تعالى (أموات) جمع على معنى (من)، وأفرد (يقتل) على لفظ (من)، ولو جاء "ميت" لكان فصيحاً، وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هم أموات، (بل أحياء) أي بل قولوا هم أحياء، لمن يقتل في سبيل الله ... (ولكن لا تشعرون) المفعول هنا محذوف تقديره لا تشعرون بحياتها".

وهو يعلق على كلام العكبري^(١٥٥): "ونستنتج من المقطع السابق ما يلي: أولاً: استنكار غير مباشر ومبطن لاستخدام صيغة الجمع (أموات) مع

١٥٢. ينظر: شرح المفصل: ١١٤/٧، حاشية الصبان: ٣٤٢/١.

١٥٣. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثالث، الجزء الأول: ٣٨٦.

١٥٤. البقرة: ١٥٤.

١٥٥. نفسه: ١٢١.

المفرد (لمن يقتل)، والدليل قوله: لو جاء ميتاً كان فصيحاً، ونحن نقول لو قال أحدنا ذلك لما سلم من لسان وقلم العكبري وأمثاله. ثانياً: استخدام كلمة وهمية وهي الضمير "هم"، ليبرر حركة الرفع في كلمة (أموات) عوضاً عن (هم أموات). ونحن نقول أموات لا تعادل (هم أموات) أبداً، ولماذا لا يكون تقدير الكلام (إنهم أموات).. ثم كيف ينوب الضمير الوهمي (هم) عن (من يقتل) أليس الأجدر أن نقول (أنت أموات) لينسجم الضمير مع صيغة المفرد. "ويبدو أن العكبري ينسى وينسى معه نحائنا الأفاضل أن المتحدث هو الله عز وجل. وأن لا ترادف في كلمات الكتاب". وهو يطلب من القارئ أن يتأمل الآية كما يقدرها العكبري: "لا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله هم أموات بل قولوا هم أحياء، ولكن لا تشعررون بحياتها".

وهو يعرض بالعكبري لأنه يقول: "قوله تعالى (أموات) جمع على معنى (مَن)، وأفرد (يقتل) على لفظ (من)، ولو جاء "ميت" لكان فصيحاً، فهو يجهل أن العكبري يذكر بقاعدة مشهورة في كلام العرب، لا في تنظير النحاة، مفادها أن كلمة "مَن" سواء أكانت موصولة أم غير موصولة، مذكرة اللفظ، وقد يكون معناها على غير ذلك، وعلى هذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظ، أو يعود مراعيًا المعنى فيكون غير ذلك، وهذا أقل من الأول، ومن الأول قوله تعالى: "ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به"، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: "بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن* فله أجره عند ربه* ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" فالضمان في الشطر الأول من الآية مفردة مذكرة مراعاة للفظ "مَن"، وفي الشطر الثاني للجمع مراعاة لمعنى "من". والاسم الظاهر حاله كحال الضمير. وقد أفرد سيبويه فصلاً في ذلك^(١٥٦)، هذا هو لسان العرب الذي يجهله أوزون.

١٥٦. الكتاب: ٤١٥/٢. وينظر: المقتضب: ٢٩٥/٢، ٢٥٢/٣.

وبعد أن يستعرض عدداً من الآيات ووجوه قراءاتها على هذه الشاكلة، ينتهي إلى قوله^(١٥٧): "عندئذ أقول: إن حركة أواخر الكلمات لا تغير المعنى، ولم يهتم بها الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قرأ الصحابة في حياته بقراءات عدة، ومختلفة".

وقوله هذا هو محض افتراء وتدليس؛ لأن القراءات لم تكن ياباً للفوضى، ولم يقرأ كلُّ على هواه، كما يريد "أوزون" أن يسيغ للقارئ. وذكر أبوحيان أن القراءات القرآنية كلها، صحيحها وشاذها إنما جاءت على لغة العرب^(١٥٨). وقال ابن جنِّي^(١٥٩): "والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه". وقال الدانبي^(١٦٠): "وإنما القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية عنهم إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها". هذا هو المذهب الذي لا يحسنه السيد أوزون، ولا أحسب أنه يريد أن يحسنه.

ويستعرض عدداً من الشواهد الشعرية، وإعراب النحاة لها، نحو: وقد يجمع الله الششتين بعدما يظنان كل الظنّ...، و"تمرون الديار ولم تعوجوا..."، و"بني غدانة ما إن أنتم ذهب..."، ومرة يحيل إعراب هذه الأبيات إلى القارئ، وأخرى ينهي الإعراب بالحوقة. ثم ينهي الفصل باستعراض عدد من التراكيب والأساليب، نحو: "أجذك، و"بله"، و"رباً

١٥٧. نفسه: ١٤١.

١٥٨. البحر المحيط: ٤١٩/٨.

١٥٩. الخصائص: ١٢/٢.

١٦٠. النشر في القراءات العشر: ١١-١٠/١.

ارحمني"، و"لاسيما). وكسابق عاداته يعرب الأساليب، كما جاءت في بعض كتب النحو، ويفرك يديه ويحيل إلى القارئ وبلاغته، ليكتشف فساد الإعراب. إذ يقول^(١٦١): "ونترك للقارئ الخيار في قبول أو رفض تلك البلاغة القواعدية، وذلك العلم الفريد السامي، الذي لا نستطيع فهم لغتنا وفهم قرآننا الكريم بدونها". وهو في كل ذلك يشن هجوماً على كل مظاهر اللغة العربية الفصيحة، لا على النحاة كما يزعم.

ويَسِمُ فصله الأخير بـ"بين الماضي والحاضر"، ويستله بقوله^(١٦٢): "إن عقدة القديم هي عقدة الشرق الإسلامي بأسره وخاصة العرب، فما جاء من القديم صحيح، وكل ما يعارضه وما خرج عنه خاطئ أو مشكك فيه". وهو يُثَرِّب أصحاب مدرسة الماضي، كما يسميهم، وهم كما يقول: "يقفون في وجه كل من يحاول أن يأتي بجديد أو ينتقد القديم، وهم ينسون أن اللغة كائن حي؛ لذلك تجدهم يؤمنون بأن اللغة العربية الفصيحة (المقعدة) قادرة على أن تستوعب كافة المفردات والمصطلحات الجديدة - خاصة العلمية منها - ونحن نرى غير ذلك تماماً".

ونجد أن مذهبه يتجلى بوجه، لعله أكثر وضوحاً ومباشرة مما سبق، فمشكلة الشرق هو التعصب للقديم على علاته، ورفضه للجديد على نفعه، لا لشيء ولكن لحدائته، ولذلك فهو يعلم موقف هؤلاء الذي اعتادت أعينهم على العيش في الكهوف، ولا يقدرّون على مجابهة الشمس، والعيش تحت الضوء. ومن البديهي أن "أوزون" هو من يحمل مشعل الحدائته، وهو الذي يرفع شعار "اللغة كائن حي"، ولا بدّ لهؤلاء الحالمين من أن يستيقظوا على الحقيقة التي

١٦١. نفسه: ١٥٥.

١٦٢. نفسه: ١٥٧.

يفجأهم بها: إن لغتهم باختصار عاجزة، ولسانهم عيبي عن أن يستوعب المصطلحات والمخترعات العلمية الجديدة.

وهو يرى أن يعتمد العرب في العصر الحديث المصطلحات الإنجليزية؛ إذ يقول^(١٦٣): "وعليه فإنه يتوجب علينا أن لا نضيع الوقت في إيجاد ما يقابل المفردات والمصطلحات العلمية الإنجليزية في اللغة العربية، وأن نعيد النظر في ما يسمّى بمجامع اللغة العربية ومهامها، فالعرب منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا - أي على مرّ قرن من الزمان - لم يقدموا مصطلحاً واحداً في مجال العلوم والتكنولوجيا، في حين أنهم قدموا آلاف الكتب الدينية والأدبية التي لا تسمن ولا تغني من جوع... كما أن تسمية المخترعات هي من حقّ الأمم التي أوجدتها وأبدعتها ولا يحقّ لغيرها أن يغيرها". وهو يدعو إلى غلق باب من أهم أبواب العربية، فيقول: "إن إغناء لغتنا بمفردات ومصطلحات من لغات أخرى والتوقف والامتناع عن محاولة الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية سيؤدي إلى تطويرها، وإلى مواكبة أهلها لآفاق العلم والمعرفة، وحسبنا بالقرآن الكريم إماماً، حيث استخدمت فيه مفردات غير عربية كثيرة (سندس، استبرق، سرادق...).

وها هو ببساطة يرى أن المجامع اللغوية لا فائدة منها، ولا خير فيها. كما يقرر حقيقة أشد مرارة وهي أن المجامع لم تقدم مصطلحاً واحداً في مجال العلوم والتكنولوجيا، وأنّ العرب قدموا آلاف الكتب الدينية والأدبية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فالأمم التي تخترع هي التي تملك حق سكّ المصطلحات. واحرّ قلباه على الصينية واليابانية والكورية وأمثالها كيف لم ترزق بابن بارّ كالأستاذ أوزون يذكرها بسخافة الجهد الذي بذله ويبدله أبناؤها في سبيل البحث عن مقابل للمصطلحات الإنجليزية.

١٦٣. نفسه: ١٦١.

والرجل كما نرى ينفث كل ما يحوك في صدره على العربية الفصيحة ومؤسستها، فأمة العرب منذ عشرات السنين عالمهم وجاهلهم يسمون السيارة والطيارة والدبابة والصاروخ وراجمة الصواريخ والغواصة والهاتف... فإن لم تكن هذه مصطلحات عربية صميمة وضعت لمخترعات ظهرت في بلاد الأعاجم فما تكون.

وهو جاحد، فهو يبخر الكثير من المؤسسات والمراكز العلمية العربية المعنية بالترجمة والتعريب حقها؛ فالمجامع قد أبلت في مجال المصطلحات بلاء حسناً، ويمكنه أن يطلع على المجلات من محاضر الجلسات والمعاجم والمجلات الصادرة عن مجمع القاهرة ليرى كم من المصطلحات عربت ودوتت، وللمجمعين السوري والأردني، ومكتب تنسيق التعريب في الرباط، وغيرها من المراكز جهود طيبة أيضاً في هذا المجال، على أننا لا ننكر أن تلك الجهود أقل بكثير من الطموح، أما أن نجرد هذه المجامع والمؤسسات من كل فضيلة، فهذا ظلم ونكران لهذه الجهود الخيرة، على نقصها، وتشتتها، ولا يمكن أن يكون الغرض منه الخير للغة وأهلها، وما أجدر "أوزون" بهذا النكران!

أما زرايته على آلاف الكتب الدينية والأدبية أنها من قبيل عبث، ومضيعة للوقت، فلا يقول بهذا عربي يغار على عربيته وتراثه، ذلك التراث الذي ربى الأجيال، وهذب طباعهم، وحفظ لغتهم. فضلاً عن أنه مادة عقيدتهم. والرجل بعد ذلك لا يقرأ تاريخاً ولا يابه به، فلو كانت اللغة التي يزعم الانتساب إليها عيبة، وتضيق بالتطور، لكان كشف عوارها، وفضح أمرها، حينما نهل العرب في العصرين الأموي والعباسي من كل علم، فاهتضمته وأسأغته تعلماً وتعليماً. ودعوة أوزون إلى نبذ الاشتقاق إنما هي

دعوة محارب إلى تسليم سلاحه إلى أعدائه، وكفى بها دعوة إلى هدم العربية.

أمّا استشهاده بـ"سندس" و"استبرق" ونحوهما، فأقول هذا اقتراض قوامه ألفاظ أعجمية معدودة دخلت العربية، ولا توجد لغة في العالم يزعم أصحابها نقاءها من مثل هذه الألفاظ، والإنجليزية نفسها التي يعتز بها "أوزون" فيها آلاف المفردات العربية، وهذه الحقائق شيء والدعوة إلى إدخال مجموعات كبيرة من الألفاظ والمصطلحات دون ضابط شيء آخر، وهي دعوة إلى إفساد اللغة وليس خدمتها.

وفي نهاية البحث يرى الباحث أنّ القراء سيكونون ثلاث زمر^(١٦٤):

- الزمرة الأولى وتشمل طلاب التحصيل العلمي العالي وكبار المتقنين، ويظنهم سيؤيدون البحث والأفكار المطروحة
 - والثانية تشمل المتخصصين، وهم - كما يرى - سيقرون بوجود ثغرات وإشكاليات في النحو العربي، وسيكونون عوناً هاماً له.
 - والثالثة وتشمل أصحاب الاختصاص الذين آمنوا بالوهم والخيال، أصحاب الجارّ والمجرور وتعليقه... .
- والكاتب يطرح على نفسه سؤالين:
- الأول: ما الغاية من هذا العمل؟
 - الثاني: ما هو البديل بعد اقتراض قبول العمل؟

وفي إجابته عن السؤال الأول يرى أن الغاية يمكن أن تقسم إلى قسمين، الأول مباشر، ويهدف إلى رفض قواعد النحو في اللغة العربية اعتماداً على النقد، والتأسيس لقواعد جديدة ترتكز على:

- موقع ودور الكلمة في النظم لا اعتماداً على أواخر الكلمات.

- إعمال العقل والمنطق في التععيد.

- تأثير الزمن وفاعلية الأدوات (الحروف) في القواعد.

والهدف المباشر الثاني هو التأسيس لنشوء جيل عربي يتكلم لغة عربية واحدة دون ازدواجية بين العامية والفصحى. وهو يستدرك قائلاً^(١٦٥): "وهنا لا بد من الإشارة وبشكل صريح إلى وجوب عدم الخلط بين ما ندعو إليه، وبين لغة القرآن الكريم، فالقرآن الكريم في لهجته وقراءته هو صيغة تعبدية لا مجال لنقاشها، وبالرغم من أنني مسلم مؤمن بكتاب الله عزّ وجلّ إلا أنه لا يمكنني فرضه على العربي غير المسلم ليكون مرجعيته العربية المعتمدة".

والقسم الثاني يمثل الهدف البعيد، ويهدف إلى خلق أمة عربية متطورة لها بصماتها في العالم المعاصر، لا بصمة أجدادها الغابرين، فلكي تتغير الأمة يجب أن تكون لغة معرفتها ولغة ثقافتها واختراعها ومعيشتها... واحدة، فنحن نتحدث بالعامية ونفكر بالعامية ونحب بالعامية. إن رئيس مجلس الوزراء البريطاني يتكلم في مجلس اللوردات كما يتكلم مع إخوانه وأصدقائه المقربين.

أمّا السؤال عن البديل، فيرى أنه ذكر خطوطه العريضة، أمّا الدخول في تفاصيله فيحتاج إلى عمل موسوعي ومؤسساتي كبير.

١٦٥. نفسه: ١٧١.

أقول - مع الأسف- تمخض الجبل فولد حصاة. إن السيد "أوزون" يعتبره طائف مما يسمّى جنون العظمة، فهو يرى أن الجموع تتلقف كتابه متلهفة فور قذف المطبعة أول نسخة منه، وهم بعد أن يغنموا ما غنموه من هذه النسخ ينتحي كل منهم زاوية، أو بطن وادٍ ينكبّ فيه على هذا السفر العظيم، فيصدرون عنه زمراً ثلاثاً. ونقول ههنا للسيد أوزون إن ما في الكتاب لا يمكن أن يؤيده من كان له مسكة من انتماء إلى لغته وتراثه، ليس لأنه يهاجم العربية وأهلها وحسب، بل لأنه يدعو إلى التدمير والفوضى، ولا يملك منهجاً للبناء. فلكل مصلح ثلاثة أركان لا يمكنه أن ينجح دونهم، الأول أن يتملكه حب المبادئ التي يبغى إصلاحها، وثانيهما أن يكون على معرفة بدقائق تلك المبادئ، والثالث أن يمتلك منهجاً واضحاً لهذا الإصلاح. ولا أظن أن السيد "أوزون" يحتقّب أياً منها.

أما هدفه المباشر وتأسيسه قواعد جديدة، مبنية على دور الكلمة في النظم، وإعمال العقل، وفاعلية الأدوات، فنقول له: هدفك في اطراح الإعراب معروف، ولكن من أنبأك بأن العربية تعتمد على أواخر الكلمات وحسب؟ أما مسألة إعمال العقل وفاعلية الأدوات فلا أظن أن أحداً يمكن أن يخوض هذا الميدان غيرك، كما رأينا، لأنك تضرب فيه بما يهجس في عقلك، دون سند من رواية ولا دراية. وأما سعيك إلى أن يأتي جيل عربي يتكلم لغة عربية واحدة دون ازدواجية بين العامية والفصحى، فأقول لك إن كل دعوة مثل دعوتك مصيرها الإخفاق؛ لأن أيّ دعوة تتجاهل اللغة العربية الفصيحة، سيكون مصيرها مصير عروس من الثلج، لوحتها شمس الظهرية، وسيبقى هذا الجيل حتماً في رؤوس أصحابه، لا يمكن أن يتحقق، فالتمسك بالعربية الفصيحة هو تمسك بالعقيدة، وتمسك بالوحدة، لأنها السلك الذي ينتظم كل مقوماتنا.

أما إشارته الصريحة إلى وجوب عدم الخلط بين ما ندعو إليه، وبين لغة القرآن الكريم، فأقول إن ما أفسدته من اللغة التي تدعو إليها، وازدراءك لغة القرآن، ودعوتك إلى العامية صراحة، لا يجعل هذا التباكي على لغة القرآن يجوز على أحد. أو تظن أنه لو تحققت دعوتك الهدامة، سيبقى من يفهم هذا الكتاب المقدس؟ أم تريد أن يتحول تراث العربية أيقونات ومخطوطات يعد عارفوه في عداد العارفين بالكنعانية والفرعونية والآشورية.

أما هدفه البعيد وهو خلق أمة عربية متطورة لها بصماتها في العالم المعاصر، لا بصمة أجدادها الغابرين، فأقول "شَنْشِنَةَ أَعْرَفُهَا مِنْ أَحْزَمٍ"، فبعد أن ضرّجت لغتك بالعقوق، أنت تعيش أو هاماً قد عاشها الكثير قبلك ولم تتعظ من تجاربهم، فأبيّ عامية هذه التي تدعو إليها يا سيد أوزون؟ ومن الذي سيأخذ بها؟ السورية أم المصرية، أم الأردنية، أم المغربية، الحضرية أم البدوية الشمالية أم الجنوبية؟ أما حلمك أن نصبح كرئيس مجلس الوزراء البريطاني يتكلم في مجلس اللوردات كما يتكلم مع إخوانه وأصدقائه المقربين، فلا أقول إنك لست تعرف لغتك وحسب، بل ولغة غيرك أيضاً، وإذا ظننت أن لغة رئيس مجلس الوزراء البريطاني، في مجلس اللوردات هي نفسها التي يتحدث بها في الشارع فأنت واهم، على الاختلاف البين بين العربية والإنجليزية.

فاللغة الإنجليزية تتفرع إلى عدد اللهجات المختلفة المتباعدة، والتي هي في طريقها لتصبح لغات منفصلة متميزة، وما عليك إلا أن تدير محرك بحث "الانترنت" في الندوات والمناقشات التي تدور في الكلام على عولمة

اللغة الإنجليزية لتعرف هذه الحقيقة^(١٦٦)، ويمكن استشفاف بعض الحقائق المهمة في هذا الشأن من مقال "باربارا ولراف" المحررة في مجلة "atlantic monthly" "اللغة العالمية"^(١٦٧)، على الرغم من أنها تأمل أن تكون الإنجليزية لغة المستقبل. وقد صنف بعض المؤلفين الإنجليز معاجم في لغة الشارع، كما صنع سكوت سميسون في معجمه "the wee book of scots slang"^(١٦٨)، ويحشد فيه طائفة من ألفاظ الشوارع، لا يعرفها أهل اللغة أنفسهم.

ويقول تراسك - ولعلك أكثر ثقة فيما يقوله- في كتابه: "أساسيات اللغة"^(١٦٩): كل لغة محكية عبر امتداد كبير من الأرض تتجلى فيها تنوعات كالإسبانية والفرنسية والإيطالية والعربية...، فالعربية ليست بدعاً من اللغات في هذا، كما أن الإنجليزية يجري عليها ما يجري على غيرها، يقول كلوكسبيرغ ودانكس في كتابهما^(١٧٠) "مدخل إلى علم النفس اللغوي التجريبي": في بلد كبير مثل الولايات المتحدة هناك "إنجليزية فصيحة" وهي لهجة مثالية لا تدل لا على إقليم المتكلم ولا على طبقته.. وهي السائدة بين المذيعين ومقدمي البرامج التلفزيونية" وجاء في الصفحة نفسها عن اللغة الألمانية: "إنك تفهم كلام الناس ما دمت تسير من منطقة إلى منطقة مجاورة،

١٦٦. وينظر ما كتبه د. أحمد أبو زيد في مجلة العربي العدد ٥٤٢* يناير ٢٠٠٤: ٣٠* هل تقوم لغة عالمية واحدة؟.

١٦٧. "atlantic monthly, November. ٢٠٠٠ "global language".

١٦٨. "The wee book of scots slang" Scots simpson.

١٦٩. R.L.Trask: language. The basics: ٧٥. وأرشدني إلى هذا نص ما جاء في كتاب

العربية تواجه التحديات* للدكتور طالب عبد الرحمن: ٧٦.

١٧٠. نقلاً عن كتاب "العربية تواجه التحديات: ٧٧.

وحس إذا انتقلت إلى مسافة بعيدة ضمن الأرض الألمانية فلن تستطيع الفهم"،
فهل اطلع أوزون على مثل هذه الحقائق.

وبعد فإن السؤال الذي لا يفارق الذهن عند قراءة ما كتب "أوزون"،
وما كتب أمثاله قبله، وما سيكتب على نهجه من سيجيء بعده، إذا كانت اللغة
العربية الفصيحة - ولنضع جانباً أنها لغة القرآن الكريم - عجزت عن
مواجهة الحضارة - كما يزعمون - والقيام بواجباتها نحوها، بكل ما تحمل
من خبرة ونجاح في مستوياتها كافة، وفي شتى ميادين العلوم على مدى
قرون، أيمن للهجة عامية فقيرة بين آلاف اللهجات أن تتوء بالعبء نفسه،
بالكفاءة نفسها؟

وإن المرء ليحار حينما يسمع عربياً يزعم انتماءه إلى العربية ينادي
بؤاد العربية الفصيحة لعدم صلاحيتها، ويتأمل ما يقوله المستشرقون ممن
يفترض أنهم يعتزون بلغتهم التي يعرفون دقائقها، ولا يسعهم إلا أن يقرّوا
بعظمة العربية، ومن هؤلاء "فيلا سبازا"، إذ يقول^(١٧١): واللغة العربية من
أغنى لغات العالم بل هي أرقى من لغات أوربا لتضمنها كل أدوات التعبير
في أصولها، في حين أن الفرنسية والإنجليزية والإيطالية وسواها قد تحدرت
من لغات مينة ولا تزال حتى الآن تعالج ريم تلك اللغات لتأخذ من دماؤها
ما تحتاج إليه".

١٧١. الفصحى لغة القرآن: ٣٠٨.

خلاصة الموضوع:

- العنوان الذي وسم الكاتب عمله به ينبئ بشكل جليّ، بأنه يبحث عن الإثارة أكثر من سعيه إلى المنهجية والموضوعية في مناقشة القضايا التي طرحها^(١٧٢).
- إن القارئ المنصف لأي فصل من فصول كتاب "أوزون"، لا يسعه أن يصف الكتاب إلا بأنه دعوة لإشاعة الفوضى في اللغة العربية الفصيحة، ودعوة صريحة للهدم، وازدراء التراث، بقطع النظر عن أهداف الكاتب.
- الكاتب يفور غيظاً على العربية الفصيحة وتراثها، وعلى الرغم من محاولته إخفاء هذا الشعور إلا أنه باد في كل كلمة يتفوه بها. وما نقده الجائر لشعر امرئ القيس، إلا مظهراً جلياً من مظاهر هذا الشعور.
- كثيراً ما يخلط بين مستويين من مستويات اللغة، المستوى اللهجي والمستوى الفصيح.
- يدعي "أوزون" إصلاح لغة وهو لا يملك الأدوات ولا المنهج لتحقيق هدفه الذي يسعى إليه.
- ينتقد في كثير من آرائه اللغة ومسالكتها لا اللغويين والنحاة.
- يدعو إلى نسيب باب من أهم أبواب العربية وأكثرها حيوية وهو الاشتقاق، وكفى بهذا هدماً.

١٧٢. وينبذ أن الكاتب اتخذ "الجنابة" منهجاً في تأليفه، كما أشرت في المقدمة، وقد أضاف إلى "جنابة سيبويه" جنابة الشافعي، وجنابة البخاري، ولعله يفكر في تأليف موسوعة للجنابات.

- حَرَّصَه على انتقاد تجاوز اللغويين - كما يرى - في إعراب بعض آيات كتاب الله الكريم - وعلى الأخص مسألة زيادة الحروف - ضرب من السخرية، والاستهزاء، ومحاولة للتعريض باللغة.
- إن من أبرز الإشكاليات عند الكاتب المصطلح النحوي، وتحديد مفهومه.
- استخدم الكاتب مصطلحات مضطربة، وأسلوباً ركيكاً ملبساً في كثير من مناقشاته.
- أسلوبه في كثير من مناقشته لقضايا اللغة، فيه كثير من الإسفاف.
- يستخفّ بالقارئ، ويحسب أن حصيلة هذا القارئ اللغوية تمكنه من تمرير هذا الكم الكبير من معلوماته الخاطئة، فضلاً عن تحليلات سقيمة جلّها لا يمت إلى النصّ ولا الإصلاح بصلة.
- محاولته اليائسة في السير على خطى تفكيك العلاقة بين اللغة الفصيحة والقرآن الكريم محاولة بانسة ولا تجوز على أحد، فالزراية باللغة الفصيحة والتقليل من شأنها بهذه الصورة التي أنشأها لا تستثني أي نصّ عربي.
- إن الكاتب يستتف أن يوثق رأياً محدداً من أيّ من المراجع النحوية أو اللغوية، على الرغم من صلتها بالموضوعات التي يطرحها، وما وثّقه منها، إنما هو إيهام بأنه عاد إلى شيء منها.
- تلبّسه على القارئ، إذ يتناول الكثير من القضايا النحوية تناولاً جزئياً، ويحرفها عن قصد، ليعطي القارئ صورة مشوهة عن تلك القضايا.

- يطرح الكثير من الانتقادات والملحوظات دون أن يطرح البديل.
- إن منهجه يثير الشكوك في كل ما يتعلق باللغة العربية الفصيحة، وهذا المنهج يمثل خطراً كبيراً عندما يطالعه من لا يملك المعرفة الحقيقية للعربية، فإن أضاف القارئ إلى هذا موقفاً سلبياً منها كان خطره أشد.
- الكاتب يدعو - كغيره ممن نهج نهجه - إلى لغة يأنف هو من استخدامها.
- ثمة قضايا أثارها الكاتب، هي قضايا تمس اللغة، وهي بحاجة إلى نظر وبحث، غير أن منهج الكاتب وحصيلته اللغوية وأسلوبه لا تؤهله لمناقشتها.
- إنَّ المطلع على كتاب السيد "أوزون" يخلص بحق إلى أن ما يليق به مقعد الدرس، لا منبر المصلح.

المصادر والمراجع

- الأستراباذي، الرضي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية.
- امرؤ القيس، ديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٤.
- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢.
- أسرار العربية، تحقيق فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥
- أوزون، زكريا، جناية سيويه "الرفض التام لما في النحو من أوهام"، رياض نجيب الريس للكتب والنشر، ط ١، ٢٠٠٢.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦.
- التوحيدي، أبو حيان، كتاب الإمتاع والمؤانسة، ضبط وتصحيح أحمد أمين، وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٢.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط ١٩٩٢، ٣.
- ابن الجزري، محمد بن أحمد، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جرير، ديوانه، شرح إيليا حاوي، دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٨٢.
- الجندي، أنور، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.

- ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت .
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- ابن خلدون، محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٣.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨.
- الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢.
- الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر، الكشاف، دار الفكر .
- السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط٢، ٢٠٠٢.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨ .
- السموأل، ديوانه، مطبوع مع ديوان عروة بن الود، دار صادر، بيروت.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، هَمْع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
- الاقتراح، تحقيق أحمد الحمصي ورفيقه، جروس بروس، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- الشوباشي، شريف، لتحيا اللغة، يسقط سيبويه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.
- الصبان، محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧.
- الحموي، ياقوت، مُعْجَم الأدياء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٣.
- عبد الرحمن، طالب، العربية تواجه التحديات، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، العدد، ١١٦، السنة السادسة والعشرون، ط ١، كانون أول، ٢٠٠٦.
- عبد العزيز، محمد حسن، محاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها، مكتبة الشباب .
- ابن العجاج، رؤية، تصحيح وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة، ط ١، ١٩٧٩.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٩٠.

- الفراء، أبو زكرياء، معاني القرآن، دار السرور، بيروت لبنان، ج ١: تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، ج ٢: تحقيق محمد النجار، ج ٣: تحقيق د. عبد الفتاح شلبي.
- فليش، هنري، العربية الفصحى "نحو بناء لغوي جديد"، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لإحكام القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.
- الكسائي، علي بن حمزة، معاني القرآن، تحقيق عيسى شحاتة، دار قباء للطباعة، ط ١، ١٩٩٨.
- الكنغراوي، صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي .
- ابن مالك، محمد، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٦٤.

- مذكور، إبراهيم، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٤.

• محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة، القاهرة، ١٩٧١.

- ناصف، علي النجدي، سيويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩.

- الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، ١٩٨١.

- ابن هشام، جمال الدين عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق بركات هبّود، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.

• مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق، مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٦.

• ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تخلص الشواهد، تحقيق عباس الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، المطبعة المنيرية بالقاهرة.

- The "Scots simpson, black and white publishing, ٢٠٠٤ wee book of scots slang"

- R.L. Trask: Language. The basics. ٢nd edition. Routledge ١٩٩٥.

المنشورات:

- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤-١٩٨٤)، أخرجها محمد شوقي أمين وإبراهيم التريزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤.

المجلات:

- مجلة العربي العدد "٥٤٢" يناير ٢٠٠٤.
- مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٩٣-٩٤، السنة الرابعة والعشرون، آذار وحزيران، ٢٠٠٤، المحرم وربيع الثاني ١٤٢٤هـ.
- Atlantic monthly, November ٢٠٠٠.